

المياه العربية : القضية خطيرة .. والتنسيق معدوم

الوطن العربي خامس تجمع سكاني عالي .. وموارده المائية أقل من ١٪ من الموارد العالمية

كتب/محمد العريقي

قضايا المياه تبدو عند البعض ظاهرة صوتية لا تحتاج كل هذا الاهتمام والتهويل ... ومثل هؤلاء تتحكم فيهم النظرة السطحية ، ويفتقدون إلى الرصيد والمتابعة .. ويتجاهلون العوامل التي أدت إلى شح المياه والقلق على مستقبلها وأهميتها في حياة الإنسان.

القضية ليست عادية والإحساس بها ينم عن وعي باهمية الثروة المائية واصبحت هذه القضية الآن تترقب اهتمامات كل دول العالم بشكل عام والدول العربية بشكل خاص.

فبالنسبة للعرب فإن موضوع المياه أصبح مرتبطاً بشكل مباشر بموضوع إنتاج الغذاء فقضية الأمن الغذائي بالوطن العربي مرهون بالأمن المائي إن الأمن المائي المحور الرئيسي للأمن الغذائي وأصبح هذا الأخير في وضع مقلق وخطير بسبب ندرة الموارد المائية وليس هذا وحسب فإن الأمن المائي العربي ليس قضية مرتبطة بالموارد المائية المحدودة داخل حدود العالم العربي وإنما بمخاوف التربص بمصادر المياه التي تعتمد عليها كليا بعض الدول العربية من خارج حدود العالم العربي وكذا الإطعام المعززة بالقوة على المياه العربية من قبل إسرائيل ولو ركزنا على مسألة الأمن المائي العربي فإن التقارير والدراسات التي تصدر عن منظمات مؤسسات عربية ودولية تشير بوضوح إلى مدى تقلص الثروة المائية



في الوطن العربي فهو بلاشك معرض لأزمة لأن الجزء الأعظم من أراضيه يقع في المنطقة الجافة وشبه الجافة من العالم.

وتوضح دراسة نشرتها صحيفة البيان الإماراتية استعرض السيد جورج المصري. إن كميات المياه المنجدة في العالم العربي محدودة في الغالب وتنعقد كليا في الأحواض الصحراوية الكبرى ، ويشغل الوطن العربي خامس تجمع سكاني عالمي حيث تقدر موارده المائية أقل من ١٪ من الموارد المائية العالمية وتقل الموارد المتجددة عن

١٪ عن نظيراتها في العالم. ولإزيد نصيب الفرد العربي من المياه على ٣١٤٧٧ سنوياً في حين يبلغ المعدل العالمي نحو ٣١٢٩٠٠ ، ويتراوح معدل سقوط الأمطار بين ٥ إلى ٤٥٠ ملم سنوياً ، وفي أوروبا اجمالاً ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ ملم سنوياً خاصة أن جزءاً هاماً من الغذاء يعتمد على الزراعة المطرية. وبلغ العجز المائي للعالم العربي عام ٢٠٠٠ نحو ١٣٠ مليار ٣ مليارات وهذا يجعل وضع الزراعة أمام العديد من الصعوبات. فهي أساساً تستورد من الأغذية



دور المرأة في ترشيد المياه

تشتهر المرأة اليمنية بجهداها الدؤوب في بناء الأسرة، والمرأة الريفية تعمل في الحقل مع الرجل لتأمين الغذاء وتقوم بجلب الماء للشرب من أماكن بعيدة وتعاني مشاقاً كثيرة وهي تقوم بهذا العمل. وفي المدينة تعمل على تدبير شؤون الأسرة في جوانب كثيرة من الحياة اليومية، إلا أنها في أحيان كثيرة تستهلك كميات كبيرة من المياه للاستخدام المنزلي دون وعي أو إدراك منها أن هذه المياه ثروة لا تقدر بثمن وأنها تعبت بها وتهدر مستقبل الأجيال القادمة الذين هم براعم اليوم بين يديها تبدل من أجلبهم الغالي والنفيس . فالمرأة في المدينة بوجه خاص عليها أن تدرك أن مستقبل أطفالها ومستقبل مدينتها بين يديها وتستطيع المحافظة على كل قطرة من المياه باتباعها الطرق التالية :

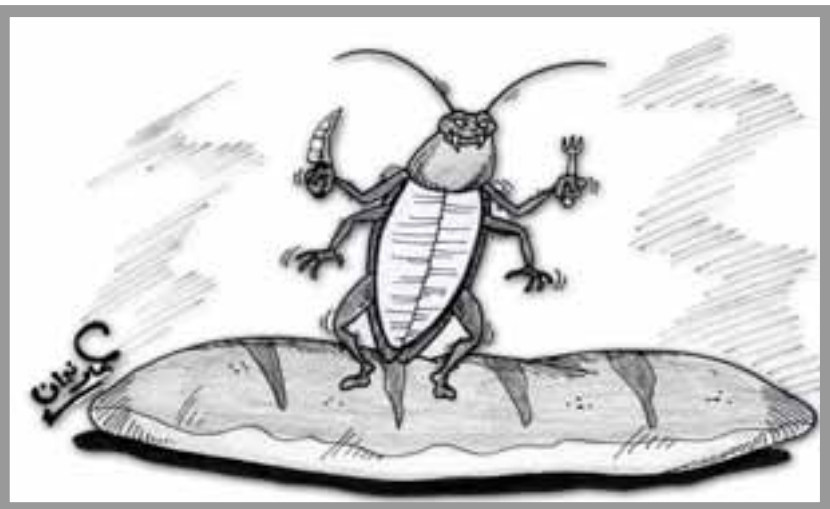
- الغسالة الأوتوماتيكية تستهلك نفس كمية المياه في كل حالة تشغيل سواء بحمل كامل أو قطعة ملابس واحدة مما يتطلب استعمال الحمل كاملاً.
- استعمال مياه الشطف بعد غسل الملابس لتنظيف أرضيات وجدران المنزل ولا داعي لاستعمال مياه شرب نقية.
- هناك كميات مياه تذهب هدرًا في حالة انتظار المياه الساخنة هذه الكميات يمكن استخدامها في غسل الخضروات والفواكه.
- الاستحمام بواسطة البانيو يستهلك ١٤٠ لتراً أو أكثر في الوقت الذي يمكن استهلاكه ٢٠-٣٠ لتر في حالة استخدام الدش.
- حديقة المنزل يمكن سقيها باستخدام المياه الناتجة من غسل الخضروات والفواكه.



تعقد أواخر يوليو في واشنطن

قمة دولية حول مراقبة الأرض علمياً وبيئياً عبر شبكة أقمار صناعية

وافقت خمس عشرة دولة حتى الآن على المشاركة في قمة حول مراقبة الأرض تعقد في يوليو الجاري في واشنطن وثمانية أخرى أبدت اهتمامها، وقال كوزراد لوتنيانشر مساعد وزير التجارة ورئيس الإدارة الوطنية للمحيطات أجمع لكن بالأخص امام ٢٥ أو ٣٠ دولة تتركس وسائل لوضع أقمار صناعية لمراقبة الأرض في المدار أو في بناء معدات لهذه الأقمار الصناعية. وتهدف القمة إلى إطلاق مبادرة لتنسيق الاستراتيجيات العالمية للمراقبة عبر الأقمار الصناعية بشكل أفضل كما تقترح خطة عمل حول العلم والتكنولوجيا اعتمدت مطلع يونيو في قمة مجموعة الثماني في أيفيان بفرنسا بحسب المسؤول نفسه. وستعد القمة خطة لعشر سنوات ترمي إلى دماج أفضل للبلدان النامية مثل الصين والهند مثلاً في التعاون الدولي بشأن المراقبة العلمية والبيئية للأرض. وتقررد هذه الدول غالباً في إعطاء معلوماتها إلى المنظمات الدولية لأسباب تتعلق بالسيادة والأمن الوطني كما قال لوتنيانشر. وساق لوتنيانشر مثلاً على ذلك تغير مستوى البحر وقال في الوضع الراهن بنقصنا نصف محطات المراقبة الضرورية التي تسهم للسياسات بأخذ تدابير استناداً إلى معرفة الوقائع مضيفاً أن المشكلة تكمن في أن كثيراً من هذه المحطات تقع في البلدان النامية.



المخلفات الخطرة في اليمن والبدايات الايجابية لإدارتها المتكاملة والأمنة

اليمن والركائز الأساسية لتنفيذ الاستراتيجية والخيارات والبدائل.

وقالت الدكتورة نفيسة إن الجهود والأنشطة القائمة تمثل بذات ايجابية لمواجهة مشكلة المخلفات الخطرة وستعمل الاستراتيجية الجديدة على دعم واستكمال الأنشطة والجهود بالتوازي مع إنشاء النظام المستدام بشكل تدريجي خلال فترة زمنية تمتد لعشر سنوات ووفقاً لمراحل عمل محددة تبدأ بالمرحلة الأولى ومدتها عام واحد يتم خلالها تنفيذ الأنشطة الأساسية لإنشاء النظام المطلوب فيه ولاتحتاج إلى استثمارات كبيرة.

المرحلة الثانية ومدتها سنتان وفيها يتم تقييم وتطوير النظم القائمة وتنفيذ مشروعات تجريبية مع وضع أساس البنية الفنية والمؤسسية، أما المرحلة الثالثة ومدتها ثلاث سنوات وفيها يتم استكمال جميع الركائز الفنية والاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية لتسع محافظات ذات الأولوية نظراً لانتاجها أكثر من ٧٥٪ من المخلفات الخطرة في حين ستركز المرحلة الرابعة والتي تستمر أربع سنوات على استكمال جميع الركائز في باقي المحافظات.

وأشارت الدكتورة نفيسة أن ذلك لايعني انتهاء العمل التنفيذي بنهاية العام العاشر ولكن ينبغي استمرار العمل وتواصله في العديد من الأنشطة لضمان استمراره واستدامته مثل أنشطة التدريب والتوعية وتنمية القوى البشرية والتطوير والبحث وقواعد البيانات ونظم المعلومات.



م/علي الزبيدي



د/محمد سعيد المشجري



د/نفيسة أبو السعود

إطار مفهوم الإدارة المتكاملة للمخلفات منوها إلى أن الإدارة المتكاملة للمخلفات بقصدتها التعامل فنياً وإدارياً معها خلال دورة حياتها الكاملة من المهد إلى اللحد مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتشغيلية إلى جانب الاعتبارات الفنية. وتطرقت الدكتورة نفيسة إلى مصادر المخلفات الخطرة في اليمن وكمياتها وفقاً للدراسات الوطنية السابقة والدراسة العينية على المنشآت الصحية والصناعية والتعليمية عام ٢٠٠٢م وكذا بعض المعايير الدولية منوها إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار عدم دقة هذه التقديرات ومحدوديتها وانها إرقام استرشادية تحتاج إلى تدقيق ومراجعة إلا أنها تشير إلى أن المخلفات الخطرة الصناعية تمثل أكثر كميات المخلفات وبالتالي فهي تمثل أولوية في التعامل معها واتاني الزيوت في الأولوية الثانية من حيث الكمية كما تشكل مخلفات الرعاية الصحية أولوية عالية بالرغم من صغر كمياتها إلا أنها شديدة الخطورة. واستعرضت الخبيرة الدولية المحسندات والمشاكل التي تواجه الإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة ونطاقات عمل الاستراتيجية وأهدافها والمبادئ الأساسية والاطمئنان التشريعي لإدارة المخلفات الخطرة في

نجم عنه مزيد من المخلفات الخطرة مع غياب التخلص الآمن من المخلفات وعدم وجود آلية لذلك فقد كان لزاماً أن تعمل الهيئة العامة لحماية البيئة على إيجاد الأطر العام لإدارة المتكاملة لهذه المخلفات تشترك فيها جميع الجهات ذات العلاقة سواء كانت حكومية أو غير حكومية وكذلك القطاع الخاص. إلى ذلك أكدت الدكتورة نفيسة ابوالسعود الخبيرة الدولية المكلفة بإعداد مسودة الاستراتيجية أن مشكلة المخلفات الخطرة من المشاكل الهامة التي تواجه الدول خاصة النامية منها ولتقتصر هذه المشكلة على المخلفات الخطرة التي تنتج محلياً بل تمتد لتشمل محاولات بعض الدول تصدير مخلفاتها إلى الدول النامية للتخلص منها.

وأشارت إلى أن الاستراتيجية تهدف إلى التعامل الآمن مع كافة أنواع المخلفات الخطرة وإحكام الرقابة على حركتها عبر الحدود وفقاً لاتفاقية بازل الدولية وفي

المكتشفة مما يؤدي إلى تفشي العديد من الأمراض ويصيب البيئة بأضرار كثيرة. من جهته أكد الاخ المهندس علي الذبحاني مدير وحدة السموم والنفايات الخطرة بالهيئة العامة لحماية البيئة أن الموافقة على الاستراتيجية بصورتها النهائية من قبل اللجنة الوطنية والتي شكلتها ورشة العمل المعقدة بتعز الشهر الماضي تمثل خطوة في اتجاه العمل من أجل إقرار الاستراتيجية وخولها حيث التنفيذ لأهمية إدارة المخلفات الخطرة بشكل متكامل وبصورة آمنة وباعتبار انها إحدى أكبر المشاكل التي تواجهها بلادنا لعدم وجود هذه الاستراتيجية في السابق وسوء ادارتها وعدم المعرفة بأخطارها من قبل البعض.

وأشار المهندس الذبحاني إلى أن المعرفة بأخطارها من قبل البعض والتوسع في المنشآت الطبية والمعامل والصناعات الأخرى خلال الفترة الأخيرة

الثورة/نبيل نعمان

تعد المخلفات الخطرة في اليمن مشكلة ذات خطورة كبيرة ولايستهان بها لاعتبارات كثيرة منها حجم هذه المخلفات الناجمة عن الأنشطة المختلفة طبية وصناعية وزيت عادية وغيرها وكذلك سوء ادارة هذه المخلفات وعدم التخلص منها بطريقة آمنة بيئياً وصحياً مماينجم عن ذلك آثار واضرار كبيرة، وبالموافقة على الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة في اليمن وتطبيق اتفاقية (بازل) تكون الهيئة العامة لحماية البيئة بوزارة المياه والبيئة قد خطت الخطوة الأولى في اتجاه الادارة الآمنة لهذه المخلفات والحد من آثارها الصحية والبيئية على امل ان تدخل هذه الاستراتيجية حيز التنفيذ في أقرب وقت باقرارها رسمياً من قبل مجلس الوزراء حتى تتمكن الهيئة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة من بدء تطبيقها.

وفي هذا الاطار أكد الدكتور محمد سعيد المشجري رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة أهمية قيام كافة الجهات المعنية بتطبيق الاستراتيجية حلال دخولها حيز التنفيذ مشيراً إلى ان المخلفات الخطرة تمثل إحدى أكبر المشاكل البيئية التي تواجهها بلادنا.

ودعا الدكتور المشجري إلى تعزيز العمل في هذا المجال لترسيخ أسس الإدارة المتكاملة للنفايات الخطرة في بلادنا منوها إلى أهمية دور الإعلام والتوعية بهذه القضية وإبراز المخاطر التي تسببها التخلص العشوائي من

المخلفات الخطرة وأثرها على البيئة والصحة.

وقال إن الهيئة تعمل حالياً من أجل استئناف عمل محرقة النفايات في مستشفى الثورة لتقوم بمهمة حرق النفايات وفق المواصفات مطابقة للتخفيف من المخلفات الخطرة التي غالباً ما تجد طريقها إلى مقالب القمامة والأماكن



جانب من الحضور لورشة تعن بشأن المخلفات الخطرة